كلامنا انما نسب ذلك الكوكب الثالث الى ان الوقار الصالحة للطلسمات العقوبة الضارة لا يوجد الا حيانا
ما انضم منظارا ولهذا فعملوا في ذلك الوقت طلسما لمطلوب خاص يعظمونه ولذ جعفر اليه عند طلب الزوال
انهم اعتقدوا ان الله تعالى جسم على احسن ما يكون من الصور وكذا الملائكة فاتخذوا اصنام العوالى بحسنها
وتزينها وعبدوها لذلك اي ما سواه تعالى لما ما ينفعهم من هو كامل المرتبة عند الله كالانبياء ولا مثالا على صورته وعظمه
نستقيموا الى الله تعالى وتوسله ومنهم الحلولية القائلون بان عزيز ابن الله احباه الله كما نعوته و
لعدا التوريد عن ظهر قلبه ومنهم النصارى القائلون بان المسيح ابن الله تعالى حيث ولولا انه ورد في الانجيل
ذكرهما بلفظ الاب والابن والجواب انه لصحيح النقل عن تحريف متبع الاخ الربوبية وكونه المبداء والمرجع
ومع البنوة التوجه الى الجنابة الحق بالكلية كابن السبيل او قصد التشريف والكرامة ولذا نقل في الانجيل
مثل ذلك في حق الائمة ايضا حيث قال اني صاعد الى ابي وابيكم والهي والهكم وبالجملة فنفي التشبيه والتوصيف العبارة هو
ثابت عقلا وشرعا وفي استحقاق العبودية شرعا وما امروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو
سبحانه عما يشركون فوقه المبحث الثاني الواجب ليس بجسم لان كل جسم مركب من اجزاء
عقلية من الجنس والفصل وجودية من الهيولى والصورة او الجواهر الفردة ومقدارية من الصفائح وكل
مركب محتاج الى جزئه ولا شيء من المحتاج بواجب وليس بعرض لان كل عرض محتاج الى المحل بنفسه اذ لا
معنى له سوى ذلك ولا جوهر لان معنى الجوهر ممكن مستغن عن المحل او ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع
فيكون وجوده زائدا عليه والواجب ليس كذلك على ما سبق وليس في مكان وجهة لان المكان اسم للسطح
الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي او الفراغ الموهوم الذي يشغله الجسم والجهة اسم لمنتهى
ما خذ الاشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان الا للجسم والجسماني والواجب ليس كذلك والمتكلمين خصوصا
القدماء منهم في هذه التنزيهات مسالك اخرى ففي نفي الجوهرية والعرضية ان الجوهر اسم لما يتركب منه مسلك آخر هو
الشيء والعرض لما يستحيل بقاؤه وان كان هيهنا الشاهد ان كل جوهر قائم بنفسه وكل قائم بنفسه جوهر
وكل عرض قائم بالغير وكل قائم بالغير عرض الا ان اطلاق الاسم ليس من هذه الجهة بل من جهة ما ذكرنا
بدلالة اللغة فيقال فلان يجوز على جوهر الشريف اي اصله وهذا الثوب جوهره اي محكم الاصل جيد الصنعة
وهذا الامر على طرف الزوال وعرض لفلان امر اي صعب له قرار له ولا يدوم ومنه العارض للسحاب وفي مهما
لا يحملون الصفات القائمة بذات الله تعالى اعراضا وفي نفي الجسمية وجوه الاول ان كل جسم حادث لما سبق
الثاني ان كل جسم متحيز بالضرورة والواجب ليس كذلك لما سيأتي الثالث ان الواجب لو كان جسما فاما
ان يتصف بجميع صفات الاجسام فيلزم اجتماع الضدين كالحركة والسكون ونحوهما واما ان لا يتصف بشيء

١

ببعض
فيلزم اتصاف بعض لوازم الجسم من ان الضدين قد يكونان بحيث يمتنع خلو الجسم عنهما واما ان يتصف بما
دون البعض فيلزم احتياج الواجب في صفاته ان كانت ذلك بمخصص ويلزم الترجيح بلا مرجح ان كانت لا بمخصص الرابع
انه لو كان جسما لكان مساويا لما عداه من الاجسام الا بعاد ويكون مشكلا لان الشكل عبارة عن هيئة احاطة النهاية
بالجسم والحد اما ان يكون على جميع الاشكال وهو محال او على البعض دون البعض لمخصص فيلزم الاحتياج او لا لمخصص
فيلزم الترجيح بلا مرجح لا يقال هذا وارد في اتصاف الواجب بصفاته دون اضدادها لانا نقول صفاته صفات صفات م
كمال يتصف بها لذاته واضدادها نقص يتنزه عنها لذاته بخلاف الاضداد المتواردة على الاجسام فانها قد تكون
متساوية الاقدام وفي نفي الحيز والجهة وجوه الاول انه لو كان الواجب متحيزا لزم قدم الحيز ضرورة امتناع المتحيز
بدون الحيز واللازم باطل لما مر من حدوث ما سوى الواجب وصفاته الثاني انه لو كان في مكان لكان
محتاجا اليه ضرورة والمحتاج الى الغير ممكن فيلزم امكان الواجب والثالث انه لو كان مستغنيا عنه لكان
الخلاء والمستغني عن الواجب يكون مستغنيا عما سواه بطريق الاولى فيكون الحيز والمفروض ان
الواجب سوى الممكن لا المكان ومبنى الوجهين على ان الحيز موجود لا متوهم الثالث لو كان الواجب
في حيز وجهة فاما ان يكون في جميع الاحياز والجهات فيلزم تداخل المتحيزات ومخالطة الواجب لما
لا ينبغي كالقاذورات واما ان يكون في البعض دون البعض فان كان لمخصص لزم الاحتياج والا لزم
الترجيح بلا مرجح فوقه والمعنى اجزاء الجسم مجرى الموجود بخالف العرف في اللغة والمشهور في الايم
الاصطلاحات لكن اطلاق الجوهر على الموجود القائم بنفسه والمعنى الذات والحقيقة اصطلاح شائع
فيما بين الحكماء ثم ههنا نوع في كلام بعضهم اطلاق لفظ الجوهر على الواجب في كلام ابن كمام ان اسم
اطلاق الذات اصلا الجوهر ومع هذا اطلاقه لا ينبغي ان يجتر اهل ذلك في عدم اطلاقه على الموضوع
اما سمعا فلعدم الاذن الشرعي واما عقلا فلا بناؤها عليه التجسيم ككونه جسما بالمعنى المشهور ولما علم
النصارى من انه جوهر واحد ثلاثة اقانيم على ما سيجيء واما القائلون بجسمية الجسم والحيز والجهة فقد بنوا
مذهبهم على قضايا وهمية كاذبة تشمل تمسكوا على ظواهر الآيات والاحاديث فنبه اما الاول
فكقولهم كل موجود اما جسم او قائم بجسم والواجب يستحيل ان يكون قائما بالجسم لامتناع احتياجه فوم
فتعين كونه جسما وكقولهم كل موجود اما متحيز او حال في المتحيز وتعين كونه متحيزا بالذات وكقولهم
الواجب اما متصل بالعالم او منفصل عنه واياما كان يكون في جهة منه وكقولهم الواجب ان كان داخل العالم
كان متحيزا او خارجا عنه فيكون في جهة منه والاعتراض في هذه المنفصلات عدم انحصارها الضرورة
والجواب المنع كيف وليس تركيبها على الشيء ونقيضه او المساوي لنقيضه واطبق اكثر العقلاء على فساد